تحليل وقياس فعالية الإنفاق الضريبي في تحريض القطاع الخاص

Analyzing and measuring the effectiveness of tax expenditures in inciting the private sector

بن يبا محمد*[1]،صديقي أحمد[2]، فودوا محمد[3]

[1]جامعة أحمد دراية- أدرار (الجزائر)، med.benyaba@univ-adrar.edu.dz

[2]جامعة أحمد دراية- أدرار (الجزائر)، ahm.seddiki@univ-adrar.edu.dz

[3]جامعة أحمد دراية- أدرار(الجزائر)، foudou1982@gmail.com

تاريخ الاستلام: 24 / 10/ 2020 تاريخ القبول : 16 / 12/ 2020

ملخص :
هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر النفقات الضريبية على القطاع الخاص في الجزائر، بالإعتماد على البيانات السنوية للفترة الممتدة بين (1995-2016)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR). قد خلصت الدراسة إلى عدم فعالية النفقات الضريبية في تحريض القطاع الخاص في الأمد الطويل، وهو ما انعكس من خلال غياب علاقة التكامل المشترك بين النفقات الضريبية والاستثمار المحلي الخاص؛ أي أن النفقات الضريبية والمتغير التابع في الدراسة لا تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.
الكلمات المفتاحية :نفقات ضريبية؛ نموذج انحدار ذاتي؛ استثمار محلي.
تصنيف Jel :C5,H71

Abstract:
The study aimed to analyze and measure the impact of tax expenditures on the private sector in Algeria, Based on the annual data for the period between (1995-2016), To achieve this goal, Vector Auto Regressive (VAR) was used. The study concluded that tax expenditures are ineffective in stimulating the private sector in the long run, This is reflected in the absence of a joint complementarity relationship between tax expenditures and private domestic investment, That is, the tax expenditures and the dependent variable in the study do not show similar behavior in the long run.
Keywords : Tax Expenses ؛Vector Auto-Regressive ؛Local Investment.

Jel classification code : H71, C5

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

نظرا للظروف العالمية الجديدة والتي تعرف باسم العولمة، أصبح من الضروري مواكبة هذه التطورات، إذ نجد أن الدول النامية هي أكثر الدول التي أولت الاهتمام بالاستثمار كونه أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني، لكن بسبب زيادة الإنفاق الحكومي لهذه الدول أدى هذا إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، مما ينتج عنه تقليص الاستثمار الخاص والذي يعرف بإنتاجيته المرتفعة مقارنة بالاستثمار الحكومي.

وعليه فقد سعت الجزائر إلى تبني سياسة الإنفاق الضريبي عن طريق تشكيل استثناء عن النظام المرجعي من خلال منح امتيازات ضريبية لمختلف الأعوان الاقتصاديين الخواص في البلاد، قصد تمكينهم من توطين المشاريع الاستثمارية في المجتمع المحلي، مع حسن الاستغلال لمختلف الموارد المتاحة وتنشيط مظاهر الاستثمار المحلي كضرورة حتمية في الوقت الراهن، في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة خاصة فيما يتعلق بإنخفاض العوائد البترولية.

1-1- إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة فيما يلي: إلى أي مدى تؤثر النفقات الضريبية في تحريض القطاع الخاص في الجزائر؟

وينبثق عن هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين في الأمد المتوسط والطويل؟
- ما طبيعة العلاقة بين حجم النفقات الضريبية وحجم الاستثمار المحلي في القطاع الخاص؟
- هل توجد علاقة سببية بين المتغيرين؟

1-2- فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين في الأمد المتوسط والطويل؛
- العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية كل ما زاد حجم الانفاق الضريبي زاد حجم الاستثمار المحلي في القطاع الخاص؛
- توجد على الأقل علاقة سببية واحدة.

1-3- أهداف الدراسة:

- إعطاء إطار نظري حول النفقات الضريبية؛
- تحليل فعالية النفقات الضريبية في تحريض القطاع الخاص؛
- بناء نموذج قياسي لقياس فعالية النفقات الضريبية في تحريض القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

1-4- الدراسات السابقة:

دراسة (QaziMasood, 2001)

" A test of relative efficacy of tax expenditures and direct expenditures A neo-classical approach"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى مساهمة النفقات الضريبية والإنفاق المباشر في تعزيز الاستثمار الخاص غير المحلي لقطاع الصناعة الباكستاني خلال الفترة 1977-1994، باستخدام انحدار التكامل المشترك. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الضريبية من خلال تكلفة رأس المال وسياسة الإنفاق من خلال الاستثمار العام هي محددات مهمة للاستثمار الخاص، كما تعتبر النفقات الضريبية أكثر فعالية من الإنفاق المباشر وذلك لأن النفقات الضريبية عالية جدًا مما يعني أن معظم فوائد الإنفاق الضريبي تذهب إلى هؤلاء المستثمرين الذين كانوا سيستثمرون حتى في حالة عدم وجود هذه الامتيازات.

دراسة (Saez, 2004)

"The optimal treatment of tax expenditures"

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل للمعالجة المثلى للنفقات الضريبية من خلال إجراء محاكاة رياضية لنموذج ضريبي افتراضي يستند على بعض المؤشرات والتي تتمثل في حجم النفقات الضريبية، حجم الإيرادات

الضريبية، معدلات الضرائب وحجم السلع المدعمة، وقد توصلت المحاكاة الرياضية إلى أن حجم النفقات الضريبية الأمثل يعتمد أساساً على معدلات الدعم لسلع المساهمة مباشرة في الإيرادات الضريبية بحيث يجب أن يكون هذا المعدل أقل من معدل الضريبة على الأرباح.

2- ماهية النفقات الضريبية

2-1- تعريف النفقات الضريبية:

يمكن تعريف النفقات الضريبية على أنها " مجموعة من التدابير الضريبية الاستثنائية التي تقدمها الحكومة، والتي يمكن معالجتها كنفقات مباشرة وتؤدي إلى النقص في الإيرادات الضريبية للخزينة العامة، بما يعادل المبالغ التي أنفقت من قبل الحكومة، حيث يمكن الاستعاضة عنه ببرامج الإنفاق المباشر، وعلى نفس القدر أهداف السياسة العامة".(Orsoni, 1995: p02)من الفعالية، سواء بالنسبة للمكلف أو الدولة مع احترام وفي تعريف لوزارة المالية والخوصصة المغربية يرى فيه أن النفقات الضريبية هي "استثناءات في شكل اعفاءات كلية أو جزئية وتخفيضات ضريبية وإسقاطات من القاعدة الضريبية إلى جانب أسعار تفضيلية يتضمنها النظام الضريبي.وتشكل هده الاستثناءات الضريبية نقصا ماليا هاما في الميزانية العامة للدولة وهي تشبه النفقات العمومية من حيث الانعكاسات التي تخلفها على الميزانية". (وزارة المالية والخوصصة المغربية، 2005: صفحة 03)

أما في الجزائر فلم يصدر تعريف قانوني واضح لمفهوم النفقات الضريبية لكن مع هذا ورد في تعريف لمجلس المحاسبة الوطني لسنة 2016 حيث عرفت النفقات الضريبية على أنها " امتيازات ضريبية تمنحها الدولة بقصد تشجيع الأنشطة والمناطق والمؤسسات أو الفئات الاجتماعية، وذلك عن طريق الإعفاء الطوعي لجزء من عائدات الضرائب" (مجلس المحاسبة، 2019: صفحة 46)والهدف من هذه المزايا هو تشجيع إما صنف من الخاضعين أو نوع من المنتجات أو قطاع من النشاط أو جهات جغرافية أو كل أو بعض مما سبق.

2-2- طرق تقدير النفقات الضريبية:

توجد ثلاثة طرق لتقدير النفقات الضريبية، ليس بالضرورة على دولة ما استخدام جميع الطرق مجمعتا أو استخدام واحدة فقط بل تبقى على حسب سياسة كل دولة

2-2-1- طريقة الخسارة في الإيرادات:

تستند الطريقة الأولية لفقدان (ربح) الإيرادات على افتراض أن إنشاء أو إلغاء الإنفاق الضريبي لا يؤثر على سلوك دافعي الضرائب والدخل من الضرائب الأخرى، تعتمد الطريقة الرئيسية لفقدان الإيرادات على افتراض أن إنشاء أو إلغاء النفقات الضريبية لن يؤثر على سلوك دافعي الضرائب وعائدات الضرائب الأخرى.

وبالتالي فهي أسهل طريقة للتقدير بشكل عام ، فإن اعتماد الإنفاق الضريبي يعدل سلوك دافعي الضرائب (زيادة الطلب على العقار الخاضع لإعانة الضرائب أو زيادة / نقصان الطلب على الدخل)، غالبًا ما تسبب الإدارة عن عمد هذا التغيير في السلوك، يمكننا أيضًا ملاحظة العواقب الثانوية على القطاعات الأخرى أو بشكل عام الاقتصاد يمكن للنفقات الضريبية على سبيل المثال أن تشجع النمو بسبب انخفاض معدل الضريبة الإجمالي.(Kraan, 2004 p 161):

2-2-2- طريقة الأرباح في الإيرادات الضريبية:

تقوم هذه الطريقة على حساب مقدار الزيادة في الإيرادات الجبائية في حالة إلغاء الإنفاق الجبائي، وهذه الطريقة تختلف عن الطريقة الأولى في كونها تنطوي على تقدير محتمل للسلوك استجابة لأي تغيير ، وهي طريقة صعبة التطبيق في الواقع العملي رغم انها من حيث المبدأ أفضل من الطريقة الأولى ، ويتطلب استخدام هذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار الآثار الثانوية مثل : التغيرات في سلوك المكلفين ومستوى النشاط الاقتصادي، إضافة إلى التفاعلات بين الإنفاق الجبائي ومختلف أشكال الإخضاع. (موسي و كردودي، 2020: صفحة 194)

2-2-3- طريقة تكافؤ النفقات:

هذه الطريقة تحسب مقدار التكلفة في حالة منح الإنفاق الضريبي في شكل نقدي بما يعادل الإنفاق المباشر الممنوح، مع افتراض كما في طريقة الخسائر الجبائية عدم تغير سلوكيات دافعي الضرائب. والواقع أن التحويلات العادية أحيانا يتم تقييمها قبل دفع الضريبة من طرف المستفيد، في حين الإنفاق الجبائي يمنح قبل تحديد صافي الضريبة، ومن أجل تقييم هذا الإنفاق الجبائي على نفس القاعدة التي تقيم بها النفقات المباشرة يجب إضافة الضرائب، وعادة ما تؤخذ على أنها تحويلات عادية، وعلى خلاف ذلك قد يكون الإنفاق الضريبي أقل تكلفة من الإنفاق العادي ويوفر نفس المبلغ للمستفيد.(مليكاوي، 2015: صفحة 145)

2-3- أشكال النفقات الضريبية:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن النفقات الضريبيةتتخذأربعة أشكال رئيسية وهي:

2-3-1- الإعفاءات الضريبية:

وهي عبارة عن إسقاط حق الدولة كليا أو جزئيا من الضرائب تحت بعض الشروط المحددة عن طريق القانون من أجل تحفيز مختلف الأنشطة وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة. فالإعفاءات الدائمة تعني تنازل الدولة عن حقوقها الضريبية طوال مدة حياة المشروع، أما الإعفاءات المؤقتة فتعني تنازل الدولة عن حقوقها الضريبية لمدة معينة إلى أن يدخل النشاط المراد تشجيعه في مرحلة النشاط والإنتاج، ويمكن أن يكون هذا الإعفاء كليا بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعنية، وقد يكون إعفاءا جزئيا وهو إسقاط جزء من الحق لمدة معينة. (مليكاوي، 2015: صفحة 143)

2-3-2- القرض الضريبي:

هي ضريبية قابل للتحميل على ضريبة أخرى وهي عبارة عن حافز ضريبي متعلق بدافع الضرائب بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، لكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي؛ ولا يتغير هذا الوفر الضريبي تبعا لسلم الاقتطاع التصاعدي. (قدي، 2011: صفحة 120)

2-3-3- التخفيضات الضريبية:

هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة الدفع مقابل الامتثال لشروط معينة (مثل الأرباح المعاد استثمارها) ، مما يعني أن التخفيضات الضريبية تستند إلى اتجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة. (طالبي : صفحة 317)

2-3-4- التأجيل الضريبي:

يقصد بالتأجيل الضريبي أو الإجازة الضريبية هو منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبي لعدد من السنوات في بدية حياتها الإنتاجية نظرا للأهمية هذي الحوافز لجأت إليه أغلب الدول ومنها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن الدول المتقدمة التي استخدمت هذا الحافز لتشجيع الاستثمارات فرنسا وإيطاليا استخدمت من هذا الاعفاء الضريبي المؤقت لتشجيع الاستثمار وتوجيهه إلى المناطق النائية، ومن الدول النامية التي استخدمت هذا الحافز الهند حيث استخدمت الإجازة الضريبية لهدف تشجيع الاستثمار وتحقيق التقدم الصناعي وتشجيع إنشاء المشروعات الجديدة.(حمدي، 2017: صفحة 119)

3- تحليل فعالية الانفاق الضريبي في تحريض القطاع الخاص

سوف نتطرق في هذا المحورإلى مدى مساهمة النفقات الضريبية وفعاليتها على تطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2016، من حيث العدد، ومن حيث قطاع النشاط، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي

3-1- **تطور الاستثمار الخاص 1999-2016**: الجدول الموالي يوضح تطور الاستثمار المحلي الخاص مع تطور حجم النفقات الضريبية مع نسبة تطورهما

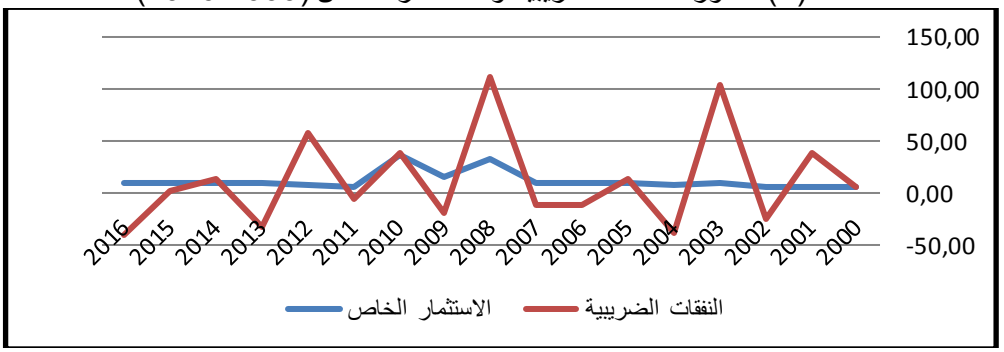
الجدول (1): تطور الاستثمار المحلي الخاص

السنوات	الاستثمار الخاص	نسبة التطور%	النفقات الضريبية	نسبة التطور%
1999	159507	-	30776	-
2000	168458	5.61	32457	5.46
2001	179893	6.79	45180	39.20
2002	189552	5.37	33878	-25.02
2003	207949	9.71	69246	104.40
2004	225449	8.42	43434	-37.28
2005	245842	9.05	49717	14.47
2006	269806	9.75	44173	-11.15
2007	293946	8.95	39565	-10.43
2008	392013	33.36	83689	111.52
2009	455398	16.17	67356.1	-19.52
2010	618515	35.82	93671	39.07
2011	658737	6.50	88665	-5.34
2012	711275	7.98	140078	57.99
2013	777816	9.36	93849	-33.00
2014	852053	9.54	105972	12.92
2015	934569	9.68	107551	1.49
2016	1022621	9.42	64711	-39.83

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على – المديرية العامة للضرائب – وزارة الصناعة والمناجم، التقارير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المذكورة

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات الضريبية شهدة تذبذب في نسب التطور، في حين عرفت الاستثمار الخاص تطور مستمر طيلة سنوات الدراسة مع تسجيل طفرة موجبة خلال سنتي 2008 و 2010، ولمعرفة إن كانت هنالك علاقة بين تطور النفقات الضريبية وتطور الاستثمار الخاصة، سنقوم بإدراج المنحى البياني التالي الذي يوضح تطور كل من النفقات الضريبية والاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة 1999-2016.

الشكل (1): تطور النفقات الضريبية والاستثمار الخاص (1999-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(1)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أنه لا توجد علاقة بين تطور حجم النفقات الضريبية وعدد المؤسسات الخاصة في المدة بين 2000 إلى 2007 والمدة من 2011 إلى 2016، في حين توجد علاقة طردية بين المتغيرين خلال المدة من 2007 إلى 2011، وقد يعزى هذا إلى الطفرة التي شهدتها حجم النفقات الضريبية في سنة 2008 والتي كان سببها استخدام نظام الشراء بالإعفاء، وتوسيع مجال الخصم على الرسم على القيمة المضافة، وبالتالي الزيادة في حجم الإعفاءات بشكل كبير أدى إلى تحريض قطاع الاستثمار في فترة مؤقتة.

2-3- توزيع الاستثمار الخاص بحسب النشاط

لم يكن الهدف من النفقات الضريبية تحريض الاستثمار فقط، بل كان أيضا كأداة لتوجيه الاستثمار للمناطق المراد تهيئتها والقطاعات المراد توجيه الاستثمار إليها، والجدول الموالي يبين الاستثمارات المنجزة بحسب كل قطاع أو نشاط في الفترة 2002-2017 كما يلي:

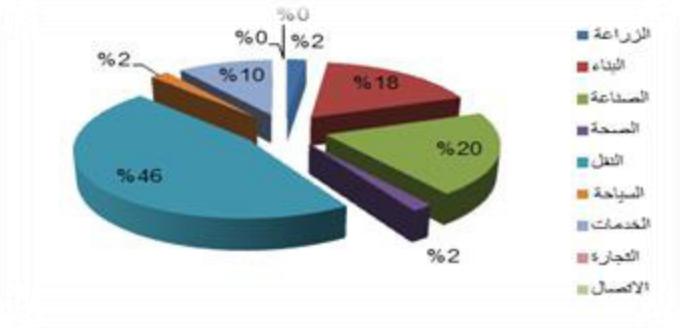
الجدول (2): توزيع الاستثمارات بحسب النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	قيمة المشاريع	النسبة
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82
البناء	11031	17.44	1331679	9.31
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56
الصحة	1093	1.73	221383	1.55
النقل	29267	46.28	1164966	8.15
السياحة	1266	2.00	1228830	8.59
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90
التجارة	2	0.00	10914	0.08
الاتصال	5	0.01	436322	3.05
المجموع	63235	100	14300664	100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات موقع www.andi.dz

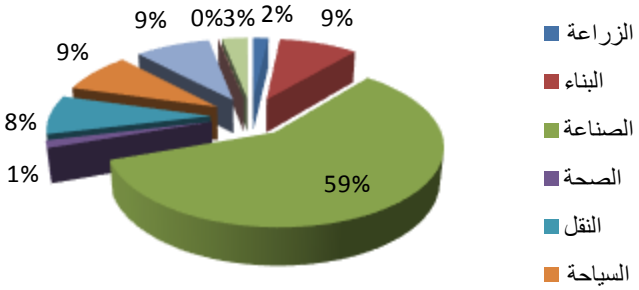
من خلال الجدول يلاحظ أن عدد المشاريع في قطاعي التجارة والاتصال شبه معدومة إذا ما قورنت بإجمالي عدد المشاريع المسجلة وخلال فترة زمنية تقارب العقدين من الزمن، أما باقي القطاعات فهي موضحة الشكلين البيانين كما يلي:

الشكل رقم (2): توزيع الاستثمارات بحسب عدد المشاريع



المصدر: من إعداد الباحثينبالإعتماد على الجدول رقم (2)

الشكل (3): توزيع الاستثمارات بحسب قيمة المشاريع



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (2)

من خلال الشكلين يلاحظ أن عدد المشاريع المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في معظمها مشاريع خاصة بالنقل ما يمثل 48% من إجمالي عدد المشاريع (الشكل 1) وقد يعود سبب لجوء المستثمرين بكثرة لهذا النوع من المشاريع هو صغر تكلفتها مقارنة بباقي المشاريع الاستثمارية والشكل رقم (2) يبين أن قيمة المشاريع الاستثمارية الخاصة بالنقل تمثل 8% من إجمالي قيم المشاريع رغم أن عدد هذه المشاريع يمثل 48% من تعداد اجمالي المشاريع.

وعلى النقيض من قطاع النقل نجد قطاع الصناعة الذي على الرغم من تعداد مشاريعه يمثل 20% من إجمالي المشاريع إلا أنه يمثل ما يقارب 60% من إجمالي قيم المشاريع الأخرى، وقد يرجع سبب توجه المستثمرين نحو الاستثمار فيه بعد قطاع النقل هو حجم الإعفاءات والتدابير الضريبية التي تمنحها الدولة لمن يستثمرون في هذا القطاع الحساس والهام لدولة، ولدي يجسد مع باقي القطاعات المنتجة إرادة الدولة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3-3- التوزيع الجغرافي للاستثمار الخاص:

قصد تهيئة مناطق الجنوب والمناطق الواجب تهيئتها في الهضاب العليا فقط سطرت الحكومة سياسة لتوجيه الاستثمار في هذه المناطق، وتمثل هذه السياسة في منح المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذه المناطق امتيازات على شكل إعفاءات كلية وجزئية ودائمة ومؤقتة، وفيما يلي عدد المشاريع وقيمها خلال

الفترة 2002-2012 وتوزيعها بحسب المناطق لنلاحظ مدى تأثير هذه الإعفاءات على توجيها الاستثمارات.

الجدول رقم (3): توزيع الاستثمارات بحسب المناطق

المنطقة	عدد المشاريع	نسبة	قيمة المشاريع	نسبة
الشمال	21684	67.75	2113662	82.99
الهضاب العليا	5617	17.55	271446	10.66
الجنوب	4703	14.70	161732	6.35
المجموع	32004	100	2546840	100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع www.andi.dz

من الملاحظ من خلال الجدول أن الإعفاءات الضريبية كان لها دور حيادي ودلك لأن الاستثمارات المنجزة حسب كل منطقة وفقا للمخطط الجغرافي تبرز بأن المناطق الشمالية للبلاد هي المناطق الأكثر جاذبية للاستثمارات نظرا لخصوصياته الإقليمية وليس للامتيازات الضريبية، حيث ترتكز بنسبة 67% من حيث عدد المشاريع الاستثمارية وما يقابله 83% من قيمة إجمالي المشاريع المنجزة في كل إنحاء الوطن.

في حين فإن المناطق الأخرى كالهضاب العليا حلت ثانيا بنسبة 17% والمناطق الجنوبية في الأخير ب14% ، وهذا الترتيب هو عكس ترتيب حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة مما يعكس عدم فاعلية هذه الحوافز اتجاه توجيه الاستثمار.

4- قياس فعالية الإنفاق الضريبي في تحريض الإستثمار

سنحاول في هذا المحور بناء نموذج قياسي يبين أثر النفقات الضريبية على التحصيل الضريبي في الجزائر مستخدمين في ذلك نموذج الانحدار الذاتي VAR على بيانات سنوية للفترة 1995-2016، ويعود السبب في اختيار هذه الفترة هو أن سنة 1995 هي سنة بداية احتساب النفقات الضريبية، أما سنة 2016 فهي سنة أخر إحصائية رسمية لحجم النفقات الضريبية.

4-1- متغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين والجدول الموالي يوضح مصدر ووحدة قياس هذين المتغيرين بالإضافة إلى نوع العلاقة التي تجمع بينها في الدراسة ورمزهما في النموذج ومدة الدراسة

الجدول (4): التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	مصدره	وحدة قياسه	رمزه في الدراسة	مدة الدراسة
النفقات الضريبية	متغير مستقل	- وزارةالمالية،المديريةالعامةللضرائب،مديريةالعملياتالجبائيةوالتحصيل - تقارير مجلس المحاسبة	نسبة إلى الناتج المحلي	DF	الفترة الممتدة 1995-2016
الاستثمار الخاص	متغير تابع	موقع البنك الدولي	نسبة إلى الناتج المحلي	IN	

المصدر: من اعداد الباحثين

- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم(5): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
DF	0.625811	13.76785	1.318389	0.026135
IN	0.349109	7.680400	0.510921	0.224472

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لنفقات الضريبية بلغ (0.62) كما أن الوسط الحسابي للاستثمار في فترة الدراسة بلغت (0.34)، في حين سجلت أكبر قيمة لنفقات الضريبية في سنة 2003بقيمة (1.31) ، على عكس الاستثمار الذي عرف أكبر قيمة له في نهاية السلسلة الزمنية المدروس سنة 20160 بقيمة (0.51).

أما أقل قيمة للنفقات الضريبية كانت)(0.0261 وهذه القيمة في أول سنة قامت فيها الدولة بحساب النفقات الضريبية أي سنة 1995 ، في حين شهد الاستثمار أقل نسبة له في سنة 1997 وهذا بقيمة (0.224)، ومن جهة أخرى بلغ الانحراف المعياري لمتغير النفقات الضريبية قيمة (13.76785)، أما بالنسبة للاستثمار فكانت قيمة الانحراف المعياري (7.680400).

2-4- دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة، وللكشف عن اختبار جدر الوحدة سوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المتطور والنتائج مبينة كما يلي:

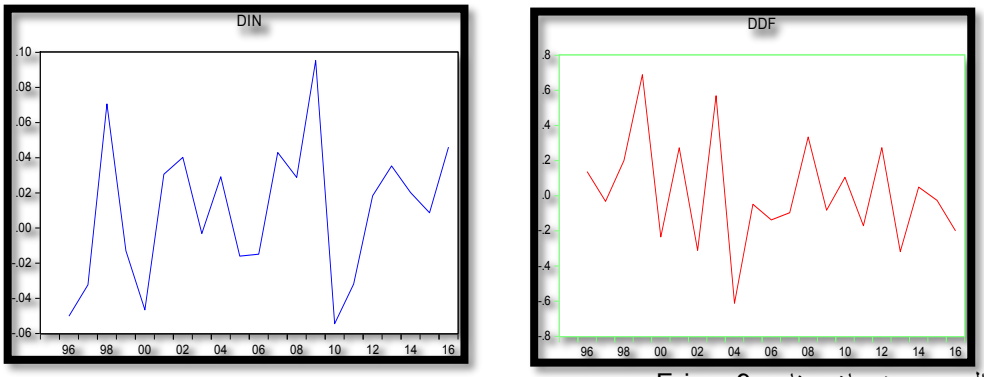
الجدول (6): اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

السلسلة الزمنية / النماذج	سلسلة DF	سلسلة IN	سلسلة DF	سلسلة IN
	عند المستوى		عند الفرق الأول	
بالقاطع	-2.3476	-0.2554	-7.2088	-4.7524
	0.1680	0.9164	0.0000	0.0013
قاطع+ اتجاه عام	-2.7368	-3.7325	-7.7567	-4.7551
	0.2332	0.0436	0.0000	0.0060
دون قاطع ولا اتجاه عام	-0.3805	1.0163	-7.3672	-4.4355
	0.5342	0.9124	0.0000	0.0001
نتيجة اختبارالاستقرارية	السلسلة غير مستقرة عند المستوى	السلسلة غير مستقرة عند المستوى	سلسلة مستقرة عند الفرق الأول	سلسلة مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلتين غير مستقرة في المستوى أي أن هناك مشكلة جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، بينما أصبحت السلسلتين مستقرتين بعد إجراء الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى) (I1) سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، والشكل الموالي يوضح السلسلتين بعد اجراء الفرق الأول واستقرارهما:

الشكل رقم (4):التمثيل البياني لسلاسل الزمنية المستقرة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

4-3- تحديد درجة التأخير المثلى واختبار التكامل مشترك:

من خلال دراستنا لاستقراريه السلاسل الزمنية اتضح أن متغيري الدراسة متكاملين من نفس الدرجة I (1)، وحسب Granger فهنالك احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين. لكن قبل اجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد درجة التأخير المثلى.

الجدول رقم(7): درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	24.70158	NA	0.000275	-2.522398	-2.423467	-2.508756
1	38.56530	23.10621*	9.25e-05*	-3.618367*	-3.321576*	-3.577443*
2	40.01415	2.092781	0.000126	-3.334906	-2.840255	-3.266700
3	43.58182	4.360491	0.000140	-3.286869	-2.594358	-3.191381
4	46.24912	2.667291	0.000181	-3.138791	-2.248419	-3.016020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

ملاحظة: تشير العلامة * إلى القيمة الأصغر المحددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لكل مقياس، الاختبار أجري عند مستوى دلالة 5%.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أقل قيمة لجميع المعايير تصاحب التأخر رقم واحد مما يعني أن عدد درجات التأخير المثلى هي 1.

الجدول رقم (8): اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون

إحصائية الأثر (Trace)			
الفرضيات No. of CE(s)	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	Prob.
عدم وجود تكامل مشترك	10.72322	15.49471	0.2291
وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر	0.041913	3.841466	0.8378
إحصائية الإمكانية العظمى (Maximum Eigenvalue)			
الفرضيات No. of CE(s)	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	Prob.
عدم وجود تكامل مشترك	10.68130	14.26460	0.1709
وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر	0.041913	3.841466	0.8378

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية Johansenبالنسبة لجميع الفرضيات أكبر من القيمة الحرجة لها عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم وجود علاقة تكامل متزامن على المدى الطويل بين المتغيرين، مما يستوجب تقدير العلاقة بين تلك المتغيرات على المدى القصير باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي(VAR)، وذلك نظرا لاستحالة الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ ECM لعدم وجود علاقة توازنية بين متغيري الدراسة في الاجل الطويل.

4-3- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)

بعد التأكد من استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول وتحديد درجة التأخير المثلى، وبعد التأكد من غياب علاقة التكامل المشترك في جميع المتغيرات المدروسة، سيتم تقدير علاقة الانحدار الذاتي بين المتغيرين؛ النفقات الضريبية (DFS) والاستثمار المحلي (IN).

الجدول رقم (9): تقدير نموذج الاحدار الذاتي VAR(1)

	IN
IN(-1)	0.018620
	(0.03043)
	[0.61181]
DFS(-1)	0.959846
	(0.12532)
	[7.65922]
C	0.011563
	(0.04581)
	[0.25241]
R-squared	0.771990
Adj. R-squared	0.746656
Sum sq. resids	0.031947
S.E. equation	0.042129
F-statistic	30.47200

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

4-3-1- التحليل الإحصائي:

بهدف التأكد من معنوية المعلمات والمعنوية الكلية لنموذج سيتم تقدير معادلة الانحدار الذاتي بطريقة المربعات الصغرى ونتائج التقدير موضحة في الجدول أسفله.

- تقدير النموذج VAR(1) باستخدام طريقة (OLS)

الجدول رقم (10): تقدير النموذج VAR(1) باستخدام طريقة (OLS)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(4)	0.018620	0.030435	0.611808	**0.5445**
C(5)	0.959846	0.125319	7.659217	**0.0000**
C(6)	0.011563	0.045810	0.252407	**0.8022**
Equation: IN = C(4)*DFS(-1) + C(5)*IN(-1) + C(6)				
R-squared	**0.771990**			
Adjusted R-squared	**0.746656**			
Durbin-Watson stat	**1.952341**			

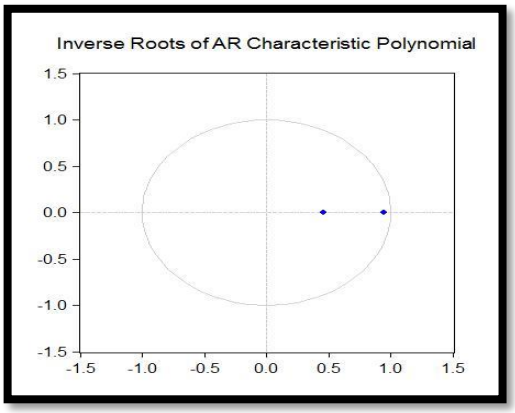
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

من الجدول أعلاه يظهر أنه يمكن قبول النموذج ككل من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة Fc=30.74 وهي أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج ككل معنوي، فيما يخص المعنوية الجزئية فإن المعلمة المرتبطة بالتحصيلات الضريبية هي معنوية إحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Student بلغت 0.0000 وهي أقل من 0.05، أما فيما يخص معلمة الثابت والمعنوية المرتبطة بالنفقات الضريبية فهما غير معنويين إحصائياً.

من جهة ثانية بلغة قيمة معامل التحديد R2=0.77 أي أن المتغير المستقل يساهم في تفسير 77% من التغيرات في حجم الاستثمارات المحلية، والنسبة الباقية أي 23% ترجع إلى متغيرات أو عوامل غير مدرجة في النموذج، كما تظهر إحصائية DW=1.95 وتعني أن بواقي التقدير لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي باعتبار أن هذه القيمة قريبة جدا من 2، وللتأكد من استقرارية النموذج سنقوم بإجراء اختبار الجدور المقلوبة.

ان عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذلك لابد من إجراء هذا الاختبار، ومن خلال قراءة الشكل أعلاه يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر النموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR1) مستقراً.

الشكل (5): اختبار الاستقرارية الهيكلية لنموذج (VAR1)



المصدر:مخرجات برنامج Eviews 10

4-3-2- التفسير الاقتصادي:

من خلال نتائج تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي، وبعد التحليل الإحصائي والتأكد من معنوية المعالم وصلاحية النموذج لتفسير التغيرات التي تطرأ على الاستثمار المحلي بدلالة التغير في النفقات الضريبية حيث يمكننا أن نستنتج ما يلي :

- يفسر الاستثمار المحلي في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول في الاستثمار المحلي و التأخر الأول في النفقات الضريبية زائد الثابت. أي أن الاستثمار المحلي للسنة (t) يتأثر بالاستثمار المحلي والنفقات الضريبية لسنة السابقة؛
- يتأثر الاستثمار المحلي في السنة السابقة طرديا مع الاستثمار المحلي في السنة الحالية وبلغت قيمةb من خلال الجدول رقم ()(b= 0.959846)، حيث أنه إذا ارتفع الاستثمار المحلي في السنة السابقة فسوف نتوقع أن يتواصل ارتفاع الاستثمار المحلي في السنة المقبلة، والعكس في حالة الإنخفاض، وقد يفسر هذا في سعي الدولة نحو تشجيع الاستثمار المحلي من بداية الألفية الثالثة وظهر ذلك جليا من خلال أربعة هيئات إمتيازية تعنى بتحريض الإستثمار المحلي على وجه الخصوص؛
- يتأثر الاستثمار المحلي في الفترة t طرديا مع حجم النفقات الضريبية في الفترة t-1، حيث بلغت قيمةb من خلال الجدول رقم ()(b= 0.018620)، وذلك متوقع لأنه في حالة قيام الدولة بمنح إعفاءات وإمتيازات ضريبية للمستثمرين الحالين أو تقديم وعود بمنحها على شكل قوانين ومراسيم تشريعية لراغبين في الاستثمار، هذا الأمر يحفز المستثمرين المحتملين ويدفعهم للاستثمار، كما يحرض المستثمرين الحاليين لتوسع في نشاطاتهم الاستثمارية؛
- تساهم النفقات الضريبية في تفسير 77% من التغيرات في حجم الاستثمارات المحلية، وهو طبيعي نظرا للعلاقة المباشرة بين المتغيرين، كما أن علة وجود النفقات الضريبية أو أحد الأسباب الرئيسية لوجود النفقات الضريبية هو تحريض الاستثمار العمومي والمحلي منه على وجه الخصوص، لهذ من المنطقي تسجيل هذه النسبة، لكن في غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين يبقى السؤال مطروح عن مدى نجاحة هذه الحوافز الضريبية، وعن سبب اقتصار هذه العلاقة على المدى القصير.

4-4- دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

سيتم في هذه المرحلة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الضريبية والاستثمار المحلي وذلك باستخدام اختبار السببية(test granger causality) وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (11): اختبار السببية

Lags: 1			
الفرضية الصفرية	Obs	F-Statistic	**Prob**
IN لا يسبب DFS	20	1.25240	**0.2787**
DFS لا يسبب IN		0.00890	**0.9259**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

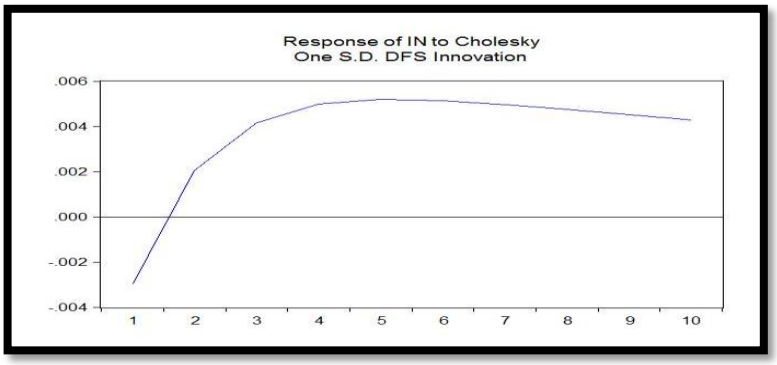
تشير نتائج الجدول أعلاه إلى إن النفقات الضريبية لا يسبب الاستثمار المحلي وكذلك نجد إن الاستثمار المحلي لا يسبب زيادة حجم النفقات الضريبية وما يعزز ذلك هو نسبة الاحتمال الحرج الأكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على قبول الفرضية الصفرية، بمعنى لا توجد سببية من أي في الاتجاهين وبالتالي يمكنا القول بأن النفقات الضريبية والاستثمار المحلي لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

4-5- دوال الاستجابة الدفعية

تفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عنة مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، سوف نحاول في هذه الدراسة التركيز على إحداث صدمات على مستوى النفقات الضريبية وقياس أثر هذه الصدمات، وانتقالها إلى المتغير التابع.

وبصفة عامة يمكن اعتبار كل الصدمات مؤقتة، حيث إن المتغيران يعود إلى نقطة التوازن في المدى الطويل حسب الشكل البياني لدوال الاستجابة (الشكل اسفله)، وهذا ما يثبت إستقرارية النموذج "VAR" كما يلي:

الشكل (6): دوال الاستجابة الفعلية



المصدر:مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نستنتج أنه:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإن أي صدمة مفاجئة في النفقات الضريبية بانحراف معياري واحد، تؤثر بشكل ايجابي على حجم الاستثمار المحلي الخاص ويبدأ هذا التأثير بعد السنة الثانية بالتراجع والنزول التدريجي والطفيف إلى السنة العاشرة .

5- الخاتمة:

تسعى الدولة من خلال النفقات الضريبية إلى تقديم مساعدات للقطاع الخاص وفق شروط واضحة ومحددة مسبقا، مع المحافظة على حريتهم في تسيير مؤسساتهم، وتبرز فعالية النفقات الضريبية في الأجل الطويل أكثر بفعل الأثر النفسي الذي يميز كل تخفيفضريبي، إلا أن مضاعفة وتراكم النفقات الضريبية يمكن أن تعود بالضرر على تناسق وانسجام النظام الضريبي، لهذا كان الهدف من الدراسة هو تحليل وقياس فعالية النفقات الضريبية في تحريض القطاع الخاص؛ أي الاستثمار المحلي الخاص وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- النموذج المدروس مقبول إحصائيا واقتصاديا؛
- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن في اختبار الأثر (Trace) والقيمة العظمى (Max) غياب علاقة التكامل المشترك بين النفقات الضريبية والاستثمار المحلي الخاص، أي أن النفقات الضريبية والمتغير التابع في الدراسة لا تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل؛
- بعد إجراء اختبار السببية لغرانجر تبين أن النفقات الضريبية لا في الاستثمار الخاص، كما أن المتغير التابعة لا يتسبب في المتغير المستقل، أي لا وجود لأي علاقة سببية في أي اتجاه، من خلال هذين الاختبارين نستنتج أن تطبيق سياسة الانفاق الضريبي في الجزائر غير فعالة وغير مؤثرة على الأقل في الأمد الطويل، نظرا لغياب التكامل المشترك وعدم وجود علاقة سببية؛
- تساهم النفقات الضريبية في تفسير 77% من التغيرات في حجم الاستثمارات المحلية،وهي نسبة تعبر عن قوة الارتباط بين النفقات الضريبية والاستثمار المحلي الخاص،وهو أمر طبيعي نظرا للعلاقة المباشرة بين المتغيرين،
- بإحداث صدمة في النفقات الضريبية تؤدي إلى إنخفاض في حجم التحصيلات الضريبية، لكن هذا الانخفاض لا يلبث أن يتغير في الأجل المتوسط والطويل ليعود إلى مستوياته الأولى بعد الثلاث سنوات الأولى تدريجيا.

6- المراجع:

- Kraan, D.-J (2004), Dépenses hors budget et dépenses fiscales, *Revue de l'OCDE sur la gestion budgétaire, 1*, pp. 143-170؛
- Orsoni, G (1995), *L'interventionnisme fiscal:Aspect Théorique,* Marseille؛
- Qazi Masood, A (2001), A test of relative efficacy of tax expenditures and direct xpenditures: A neo-classical approach, *Journal of development Economics, 65*(2), pp. 477-489؛
- Saez, E (2004), The optimal treatment of tax expenditures, *Journal of Public Economics, 88*(12), pp. 2657-2684؛
- حمزة حمد حمدي، *الحوافز الضريبية وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي، الطبعة الأولى*، 2017، لبنان؛

- سهام موسي، و سهام كردودي (2020)، الإنفاق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر، *مجلة إضافات إقتصادية*، 4(2)، 2020/09/24، الصفحات 190-205؛
- عبد المجيد قدي، *دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، 2011، الجزائر*؛
- مجلس المحاسبة (2019)، *التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016*، الجزائر؛
- محمد طالبي (بلا تاريخ)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، *5*(6)، الصفحات 313-332؛
- مولود مليكاوي (2015)، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، *4*(8)، الصفحات 141-156؛
- وزارة المالية والخوصصة المغربية (2005)، *تقرير النفقات الضريبية*، المديرية العامة للضرائب، المملكة المغربية.

7- الملاحق:

الملحق 1

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		DF	IN
With Constant	t-Statistic	-2.3476	-0.2554
	Prob.	***0.1680***	***0.9164***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7368	-3.7325
	Prob.	***0.2332***	***0.0436***
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3805	1.0163
	Prob.	***0.5342***	***0.9124***
		n0	n0
		At First Difference	
		d(DF)	d(IN)
With Constant	t-Statistic	-7.2088	-4.7627
	Prob.	***0.0000***	***0.0013***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.7567	-4.7551
	Prob.	***0.0000***	***0.0060***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.3672	-4.4355
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق 2

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/15/20 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DF	IN
DF(-1)	0.448044	0.018620
	(0.18944)	(0.03043)
	[2.36509]	[0.61181]
IN(-1)	-0.340235	0.959846
	(0.78005)	(0.12532)
	[-0.43617]	[7.65922]
C	0.485081	0.011563
	(0.28515)	(0.04581)
	[1.70116]	[0.25241]
R-squared	0.237942	0.771990
Adj. R-squared	0.153269	0.746656
Sum sq. resids	1.237759	0.031947
S.E. equation	0.262230	0.042129
F-statistic	2.810126	30.47200
Log likelihood	-0.069898	38.32851
Akaike AIC	0.292371	-3.364620
Schwarz SC	0.441589	-3.215403
Mean dependent	0.654367	0.351121
S.D. dependent	0.284976	0.083699
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000121
Determinant resid covariance		8.92E-05
Log likelihood		38.31049
Akaike information criterion		-3.077189
Schwarz criterion		-2.778754

الملحق 3

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/15/20 Time: 23:24
Sample: 1995 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIN does not Granger Cause DDF	20	1.25240	0.2787
DDF does not Granger Cause DIN		0.00890	0.9259

الملحق 4

Date: 10/15/20 Time: 23:30
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DF IN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.413783	10.72322	15.49471	0.2291
At most 1	0.002093	0.041913	3.841466	0.8378

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.413783	10.68130	14.26460	0.1709
At most 1	0.002093	0.041913	3.841466	0.8378

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

DF	IN
3.160389	7.564500
-2.486418	12.49962

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(DF)	-0.161794	0.002102
D(IN)	-0.002335	-0.001727

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 41.37223

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

DF	IN
1.000000	2.393535
	(1.36534)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(DF)	-0.511332
	(0.15643)
D(IN)	-0.007379
	(0.02991)